

غضب شعبي وتوتر أمني يؤشران على انتكاس الوضع في جنوب اليمن

اتهامات لتيار الإخوان داخل الشرعية بإطلاق دورة عنف جديدة



منزلق خطير

وفي تصريح لـ "العرب" حول دورة العنف وموجة الاغتيالات التي تجتاح مناطق جنوب اليمن، اعتبر الباحث السياسي اليمني سعيد بكران كل ذلك مؤشرا واضحا على العودة القوية للنشاط الإرهابي لتنظيم القاعدة لكن مع بروز زاوية إضافية هذه المرة لأعمال الإرهاب التي عادت بعنف تتمثل في خطاب الإخوان المسلمين وحلفائهم الإقليميين وبعض الشخصيات المحسوبة على الشرعية تجاه القوات العسكرية والأمنية الجنوبية، وهو خطاب بمثابة تحريض على منتسبي تلك القوات. وأضاف بكران "على المجتمع الدولي الانتباه لعودة قوى الإرهاب لأخذ زمام المبادرة في الجنوب بعد أن فقدت تلك القوى الكثير من قوتها".

وداب أنصار المجلس الانتقالي على توجيه أصابع الاتهام لجماعة الإخوان المسلمين بالتورط في محاولات خلط الأوراق وجر المجلس لمواجهة جديدة مع الحكومة وتعكير المشهد الأمني في عدن وتحديد التيار المدعوم من قطر الذي يجاهر برفضه لاتفاق الرياض، بينما تشير معظم البيانات الرسمية الصادرة عن الحكومة أو المقربين منها إلى مسؤولية طرف ثالث هو الحوثي في الوقوف خلف الحوادث التي تشهدها عدن وتستهدف عرقله اتفاق الرياض وتزايد العلاقة بين الحكومة والمجلس الانتقالي الجنوبي، غير أن أصواتا مناوئة للمجلس دابت على اتهامه بعد كل حادث وتوظيف الحوادث الأمنية في مهاجمته.

الجنوب من الخدمات". وأضاف "كل هذه الأشكال من الحروب تستهدف تشكيل حالة ضغط على المجلس وعلى القوات المسلحة الجنوبية لترميز مخططات يعتقد البعض بأنه من خلالها يستطيع أن يصرف المجلس عن دوره وعن تبنيه المطالبة باستعادة الدولة الجنوبية وإصراره على تنفيذ اتفاق الرياض كما هو، إضافة إلى أن ما جرى في أبين يؤكد بأنه لا بد من إعادة الأوضاع هناك وفي شبوة إلى ما كانت عليه قبل غزوها في أغسطس من العام الماضي وعودة انتشار النخبة الشبوانية والحزام الأمني واللذين تم في عهدهما القضاء على الإرهاب والعناصر الإرهابية وتنعمان بالأمن والاستقرار".

المجلس في الحكومة عبدالناصر الوالي في اللحظة المناسبة أثناء تواجده في مقر الحكومة ساهم في إحباط هذا المخطط. وفي تصريح لـ "العرب" حول الحوادث الأمنية التي شهدتها محافظتا عدن وأبين قال نائب رئيس الدائرة الإعلامية في المجلس الانتقالي الجنوبي منصور صالح إن المجلس يعتبر هذه الأحداث المؤسفة في إطار الحرب الموجهة ضد القوات الجنوبية والمجلس الانتقالي الجنوبي أنها عبارة عن ضغوط تمارس عليه للحد من دوره في هذه المرحلة والمرحلة القادمة. واعتبر صالح أن "هذه الحرب الأهلية تتقاطع مع حرب من نوع آخر تتمثل في وقف الرواتب وحرمان شعب

مناطق جنوب اليمن التي يفترض أنها مجال سيطرة الحكومة المعترف بها دوليا مهددة بفقدان استقرارها النسبي والانسحاق في موجة عنف وصراعات جديدة بعد أن كانت الحكومة التي تديرها قد فشلت في تحسين ظروف سكانها وتوفير الخدمات الضرورية لهم ما جعل العديد من مدن تلك المناطق تشهد موجة من الغضب الشعبي.

شهدت عودة لنشاط الجماعات الإرهابية بشكل ملحوظ الأمر الذي يتطلب عودة النخبة والسير قدما لتستأنف مهامها مع كل القوات الجنوبية في مواجهة الإرهاب وقطع دابره من الجنوب كله، وأشار ناطق باسم الانتقالي الجنوبي إلى أن الأخير "يواجه خطة جديدة وخطيرة هدفها إلغاء دوره"، مؤكدا أن "هذه الخطة ستبوء بالفشل".

وفي بيان لها عبرت الحكومة اليمنية المنبثقة عن اتفاق الرياض عن إدانتها واستنكارها لمحاولة اغتيال الوزير التي صنفها "ضمن المحاولات المستميتة من بعض الأطراف التي تسعى إلى عرقله التوافق واستكمال تنفيذ اتفاق الرياض بشتى الطرق والأساليب".

وأكدت الحكومة في بيانها أن "كل المحاولات الإجرامية لاستهداف الحكومة وأعضائها لن تثنيها عن القيام بواجباتها وتحمل مسؤولياتها في هذه الظروف الصعبة والعمل من أجل خدمة المواطنين ولن تستسلم لكل العراقل الموضوعة أمامها".

وكشف البيان عن صدور توجيهات من رئيس الوزراء معين عبدالملك إلى الأجهزة المختصة لإجراء تحقيقات عاجلة للكشف عن ملابسات محاولة الاغتيال التي استهدفت الوالي، وملاحقة المتورطين ومعاقبتهم. وربطت مصادر سياسية جنوبية بين الدور الذي لعبه الوالي في الحيلولة دون تحول المظاهرات التي وصلت إلى مقر الحكومة الثلاثاء إلى موجة عنف وبين توقيت استهدافه، حيث كان الوزير قد ظهر في تسجيلات مصورة وهو يطلب من المتظاهرين التزام الهدوء فيما كشفت مصادر مطلعة في المجلس الانتقالي الجنوبي لـ "العرب" عن تورط عناصر إخوانية في محاولات تحويل اتجاه المظاهرات الطلبية نحو العنف وإطلاق شعارات معادية للحكومة العربي مشيرة إلى أن تدخل ممثل

عدن - وصفت مصادر يمنية مطلعة تعرض نقطة أمنية تابعة للحزام الأمني في منطقة أحور بمحافظة أبين لهجوم من قبل مسلحين يعتقد أنهم تابعون لتنظيم القاعدة، بالتزامن مع تعرض وزير الخدمة المدنية والتأمينات في الحكومة اليمنية والقيادي في المجلس الانتقالي الجنوبي عبدالناصر الوالي لمحاولة اغتيال بأنها جزء من مخطط يستهدف خلط الأوراق السياسية ودفع المشهد نحو المزيد من التنازيم بين المكونات الموقعة على اتفاق الرياض. وأسفر الهجوم حسب بيان إعلامي صادر عن المجلس الانتقالي الجنوبي عن 12 قتيلًا وسقوط عدد من الجرحى. ونجا الوزير الوالي من محاولة الاغتيال في عدن بعد انفجار عبوة ناسفة لحظة مرور موكبه وإبطال عبوة أخرى لم تنفجر في موقع الحادث.

منصور صالح

لا عن دور النخبة الشبوانية والحزام الأمني في مواجهة الإرهاب

وفي أول رد على هذه التطورات الميدانية التي شهدتها محافظتا عدن وأبين في ظل التوترات التي أعقبها اقتحام متظاهرين مقر الحكومة اليمنية في قصر المعاشيق بـ عدن، الثلاثاء، دعا المتحدث الرسمي باسم المجلس الانتقالي الجنوبي علي الكثيري في بيان صحافي "القوات الأمنية الجنوبية إلى رفع درجة الاستعداد واليقظة العالية لمواجهة تلك الجماعات الإرهابية في عدن وأبين ومحافظات الجنوب كافة". وأكد الكثيري بيان "تلك الاختلالات الأمنية وعمليات الاستهداف المنهجية لم تكن مشهورة بذات القدر والإمكانات إبان إحكام النخبة الشبوانية سيطرتها على محافظة شبوة، وأن الفترة الأخيرة

ضغوط الميليشيات الشيعية تثير حفيظة سلطات إقليم كردستان العراق

تحرش أمني وخنق الإقليم ماليًا لوضع قيادته في مواجهة الشارع

القيادة الكردية للحصول عن الأموال في أقرب وقت بعد أن أصبحت حكومة الإقليم تواجه صعوبات غير مسبوقه عجزت معها عن دفع رواتب الموظفين في أجالها المحددة ووضعتها في مرمى غضب الشارع الكردي الذي سبق له أن خرج في أكثر من مناسبة للتظاهر والاحتجاج على الصعوبات الاقتصادية وسوء الأوضاع المعيشية.

وعوائد المنافذ الحدودية وعوائد النفط المنتج في الإقليم والذي تقوم سلطاته بتسويقه مباشرة دون تنسيق مع بغداد. وأعلنت حكومة إقليم كردستان مؤخرًا عن تسليمها للحكومة الاتحادية جميع البيانات والإحصائيات المتعلقة بالنفقات والإيرادات النفطية وبعدها الموظفين. وجاء ذلك في سياق محاولة

الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني على الدخول بمناسبة الاحتفالات الانتخابية، في مفاوضات ومساومات مع القوى دابت بدورها على التناقص على استمالة الحزبين اللذين يمتلكان كتلة انتخابية وازنة تؤمن لهما حصة مضمونة من مقاعد البرلمان الاتحادية.

تسارع وتيرة الهجمات على قوافل إمداد التحالف الدولي في العراق

ويتنشر في العراق نحو 3000 جندي من قوات التحالف الدولي بينهم 2500 جندي أميركي لمحاربة تنظيم داعش.

وتتهم الولايات المتحدة قادة التحالف فصائل عراقية مسلحة مرتبطة بإيران بالوقوف وراء تلك الهجمات التي تستهدف بعضها السفارة الأميركية في بغداد وقواعد عسكرية ينتشر فيها الجنود الأميركيون في نواحي متفرقة من البلاد.

وتطالب القوى الشيعية العراقية بخروج القوات الأميركية من الأراضي العراقية استجابة لقرار أصدره البرلمان في 5 يناير 2020 بمغادرة القوات الأجنبية كافة. وصدر القرار بعد يومين من مقتل قائد فيلق القدس الإيراني قاسم سليماني ونائب رئيس هيئة الحشد الشعبي العراقية أبو مهدي المهندس وأخريين في غارة جوية أميركية قرب مطار بغداد.

بغداد - استهدف الخميس هجوم جديد عبوة ناسفة رتل شاحنات تحمل معدات لوجستية لقوات التحالف الدولي جنوبي العراق.

وقال الملازم أول في شرطة محافظة المثنى دريد الحديدي إن "عبوة ناسفة زرعها مجهولون انفجرت على الطريق السريع في المحافظة لدى مرور رتل شاحنات مدنية تحمل معدات لوجستية تابعة لقوات التحالف".

وأضاف وكالة الأناضول أن الانفجار لم يتسبب بأي أضرار مادية أو بشرية وواصلت القافلة مسيرها بينما فتحت السلطات الأمنية تحقيقًا في الانفجار.

ويأتي هذا الهجوم بعد ساعات قليلة من وقوع هجوم مماثل، الخميس، في محافظة الديوانية جنوبي البلاد، ليرتفع بذلك إلى 34 عدد التفجيرات التي استهدفت تلك القوافل خلال 12 أسبوعًا ووقع أغلبها بوسط وجنوبي العراق.

وترتبط بين الكاظمي ومسعود البارزاني صداقة قوية. ولا تتردد الأحزاب والمليشيات الشيعية في اتهام رئيس الوزراء بالتحرب من قيادات إقليم كردستان العراق على حساب "مصلحة الدولة" خدمة لأغراضه السياسية الخاصة، وذلك عن طريق التساهل معها في ما يتعلق بالخلاف المالي الحاد بين بغداد وأربيل حول حصة الإقليم من موازنة البلاد.

وفي إشارة إلى اتخاذ المسألة المالية وسيلة للضغط على إقليم كردستان، أضاف بيان مؤسسة مكافحة الإرهاب الكردية القول إن "دولة تكون موازنتها بيدك (الولائي) لتقرر بشأنها لا شك أن النتيجة ستكون نكبة المواطنين وأن يعيشوا تحت خط الفقر وأن يبحثوا عن لقمة العيش في مكبّ النفايات باطراف المدن".

وتخوض حكومة إقليم كردستان العراق منذ أشهر مفاوضات صعبة بشأن حصول الإقليم على حصته من الموازنة الاتحادية، لكن مختلف الجهود ظلت تتعثر بسبب ضغوط جهات سياسية نافذة في بغداد وتمسكها بشرط أن تقدم السلطات الكردية كشفًا واضحًا بعدد موظفي الإقليم وحجم كتلة الرواتب التي يتقاضونها في ظل شكوك في تضخيم العدد للحصول على أموال إضافية، وأن تسلّم أيضًا للحكومة المركزية

وتجلى ذلك في الرد الذي أوكل إلى مؤسسة مكافحة الإرهاب في الإقليم في إشارة متعمدة إلى أن الأمر يتعلق بالتعامل مع إرهابي.

وتوجه بالخطاب للولائي "أنت لا تمثل العراق ولا تتولى أي موقع رسمي، ولست سوى إرهابي جبان يدمر البلاد تلبية لرغبات أسياك، فأنت وأمثالك تغذون كل يوم عملا إرهابيا في مكان ما، وتوقعون ضحايا من المدنيين الأبرياء وتستهدفون الأماكن العامة والمطارات المدنية بالقتل الصاروخي وتعتدون على التحالف"، في إشارة إلى التحالف الدولي ضد تنظيم داعش الذي تقوده الولايات المتحدة.

ولا تنفصل حملة الضغوط التي تشنها الميليشيات الشيعية العراقية المعروفة بعلاقتها الوثيقة بإيران، عن العلاقة المتينة التي تربط القيادة الكردية العراقية بواشنطن.

وتخشى الميليشيات ومن ورائها إيران أن تشكل القيادة الكردية مع رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي معسكرا سياسيا موزنا من الولايات المتحدة ومضادًا لمعسكر الموالاة لطهران والمشكّل من الميليشيات والأحزاب الشيعية.

كما تخشى أن تتحول أراضي الإقليم إلى موضع تركز أمن للقوات الأميركية التي يطالب حلفاء إيران في العراق بإخراجها من البلاد وقاموا للفرز باستصدار قانون من البرلمان يجبر الحكومة على طرد القوات الأجنبية. كذلك لا ترغب الأحزاب الشيعية الحاكمة في العراق منذ سنة 2003 في نشوء تحالف بين الكاظمي والقيادات الكردية قبل الانتخابات المبكرة والمقررة لشهر أكتوبر القادم.

ودابت القوى السياسية الكردية العراقية وعلى رأسها الحزبان الكبيران،

وهند أبوالآل الولائي أمين عام كتائب سيد الشهداء بالمساعدة على إسقاط مسعود البارزاني زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي وصفه بالديكتاتور، متوقدا بمنع وصول أموال الموازنة الاتحادية إليه.

وكتب في حسابه على تويتر "رسالتي إلى السيد مسعود البارزاني أننا سنعمل جاهدين على منع تمرير قانون الموازنة فيما لو سُمح لك بالسيطرة على أموال الشعب العراقي والكردي"، مضيفا "سنعمل على مساعدة الشرفاء من الأكراد في محافظات الإقليم ليحتجروا من طعمك وشرامتك وظلمك، فقد أن الأوان لوضع حدّ لكتاتوريك البيغضه".

وأشارت التغريدة عاصفة غضب في إقليم كردستان لما تضمنته من مساس برمّز كبير هناك، حيث يعتبر مسعود البارزاني رغم تنحيه عن رئاسة الإقليم وإسنادها إلى ابن أخيه نيجرفان الحاكم الفعلي للإقليم.



خطا كردي أحمر